## كلمة ونص

يونس خلف

### الإدارة المحلية.. الحوار وحده لا يكفي!

صحيح أن اللقاءات الحوارية التي تشهدها المحافظات حول أداء المجالس المحلية والسبل اللازمة للارتقاء بعملها هي مهمة وتتيح المجال أمام الجميع لتشخيص الواقع على حقيقته، لكن الصحيح والمهم أيضاً أن يكون لهذه الحوارات أثر ينعكس على أداء المجالس المحلية وأن يتحقق التفاعل المؤثر بين هذه المجالس والمجتمع المحلي. والسؤال المشروع هنا: هل هذا محقق؟ وهل يشعر المجتمع بأنهم أصحاب حق ورأي في كل ما تقره المجالس؟

اللافت أيضاً الحرص على مشاركة الإعلام في الحوار وهذا مؤشر ربما افتقدناه لزمن طويل حول الفهم الصحيح لأهمية دور الإعلام في إنجاح عمل المجالس المحلية من خلال نقل المعلومة ومشاركته ومراقبته لعمل المجالس المحلية لتطوير دورها في ممارسة صلاحياتها بالتوازي مع تعزيز الثقة مع المجتمعات لأن هذه الثقة بالتأكيد ليست بأحسن حالاتها. الأمر الآخر أن قانون الإدارة المحلية منح دور الرقابة الشعبية للإعلام وبالتالي يمكن لمثل هذه اللقاءات ألا تقتصر على نقل التقارير والتغطية الإعلامية التقليدية وإنما تشخيص الواقع ووضع التصورات اللازمة لتجاوز كل ما يعوق ذلك. وتبقى المسألة الجوهرية هي نقطة القوة في عمل مجالس الإدارة المحلية وهي ما يرتبط بآلية العمل، ونأخذ مثالاً مجلس المحافظة الذي يتوقف نجاحه في رسم الخطط ومناقشتها وإقرارها وممارسة الرقابة، إضافة إلى فاعلية وتأثير الأعضاء من خلال التوصيف الحقيقي للقضايا وإمكانية معالجتها، والتأكيد على العمل كفريق واحد عبر المتابعة لوقائع العمل وتحديد ما نفذ وما لم ينفذ والمواجهة المباشرة بين أعضاء المجلس ومديري المؤسسات والدوائر والحوار الحر الذي يهدف إلى تشخيص الظواهر السلبية في العمل والتفكير معاً لتجاوز الصعوبات وتقديم المقترحات والتصورات التي تسهم في تحسين وتطوير الواقع الخدمي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي وتقويم هذا الأداء وفقاً لمعطيات ومؤشرات واضحة، وكذلك قياس وتقويم مستوى أداء مؤسسات الإدارة المحلية بكل مستوياتها وأشكالها، وهي ليست بالمستحيلة رغم أنها معقدة لكنها ممكنة ومطلوبة لمعرفة القدرة على استثمار الموارد والإمكانات المتوافرة على أكمل وجه لأن دور ومهام ومسؤوليات هذه المؤسسات والمجالس يجب ألا تقتصر على عقد اجتماعات ودورات ربعية لأعضائها فقط ثم يغيب الأعضاء عن وقائع العمل طوال الوقت، فالاجتماعات الدورية وحدها لا تكفي والمطلوب أن تكون مجالس الإدارة المحلية فاعلة ومؤثرة في وقائع الحياة اليومية للناس.

### أسعار المواد في حماة لم تنخفض مع تحسن سعر الصرف!

# باعة: التجار لم يخفضوا أسعار المواد بحجة استيرادها «بالغالي»!

حماة- محمد أحمد خبازي

بيّن مواطنون في حماة أن أسعار معظم المواد الغذائية وغير الغذائية لما تزل ثابتة على ارتفاعاتها – باستثناءات قليلة – رغم تحسن سعر صرف الليرة بالسوق الموازية!.

وأوضح العديد منهم لـ«الوطن» التي التقتهم في أسواق ٨ آذار والمرابط والحاضر الصغير، أن الواقع يختلف كثيراً عما يسمعون ويقرؤون عن انخفاض الأسعار لمصلحتهم، وعن وعود الحكومة بضبط فلتان الأسعار وكبح جماحها المطّرد، وانسياب السلع بالأسواق وتدفقها بشكل سلس.

وأوضحوا أنه حتى اليوم لم يطرأ أي انخفاض ملموس على أسعار المواد، بل بقي الكثير منها محافظاً على ارتفاعه، في حين حلقت أسعار مواد أخرى!.

فكيلو الرز المصري يباع بنحو ١٤٥٠٠ ليرة والبرغل بنحو ١٠ آلاف ليرة، والسمنة النباتية بنحو ٣٥ ألف ليرة، وليتر زيت (الأونا) بنحو ٢٠ ألف ليرة وكيس المناديل الورقية نوع أول بنحو ٢٠ ألف ليرة، وكيس مسحوق الغسيل وزن كيلو غرامين بنحو ٤٤ ألف ليرة.

في حين ذكر آخرون أن بعض المواد انخفضت أسعار مبيعها بالجملة، فسعر عبوة زيت القلي سعة ٥ ليترات كان نحو ١٠٥ آلاف ليرة وتباع حالياً بنحو ٨٥ ألف ليرة.

أما أسعار الخضر والفاكهة فقد حلقت ولم تنخفض – يقول المواطنون – رغم أن معظمها محلي المنشأ. فالبندورة بين ٤٥٠٠ – ٥٥٠٠ ليرة، والبطاطا حسب النوع بين ٤٨٠٠ – ٥٥٠٠ ليرة، والخيار بين ٤٠٠٠ – ٤٥٠٠ ليرة، والتفاح بين ٦ – ١٠ آلاف ليرة والعنب بين ٨٠٠٠ – ١٠ آلاف ليرة.

من جانبهم بيّن عدد من الباعة لـ«الوطن»، أن الأسعار مرتفعة ولم تتأثر بسعر الصرف. وأوضحوا أن التجار الكبار لم يخفضوا لهم أسعار المواد التي يستجرونها من مستودعاتهم، بحجة أنهم استوردوها «بالغالي ولا يمكنهم البيع بالرخص»!.

وعزوا انخفاض سعر عبوة الزيت النباتي إلى تدفق كميات كبيرة منه من الطرق الجانبية بريف إدلب، وقد انخفض سعر العبوة من ١٠٥ آلاف ليرة إلى ٩٦ ألفاً ومؤخراً إلى ٨٥ ألفاً.

من جهته ذكر رئيس لجنة تجار سوق الهال محمود عرواني لـ«الوطن»، أن البطاطا حافظت على أسعارها المرتفعة حيث تباع بالجملة مابين ٣٦٠٠-٤٢٠٠ ليرة أما نوع إيفرست فيباع الكيلو بنحو ٥٠٠٠ ليرة. في حين البندورة المفروزة بالحبة أي غير المصابة بأي مرض فيباع الكيلو منها بين ٤٢٠٠ – ٤٥٠٠ ليرة، وأما النوع الثاني أو الثالث فيباع الكيلو بين ٣٢٠٠ – ٣٥٠٠ ليرة، والخيار النوع الجيد بين ٣٥٠٠ – ٣٨٠٠ ليرة والكوسا بين ٣٠٠٠ – ٤٥٠٠ ليرة.

وأما الفاكهة فأوضح عرواني أن كيلو التفاح الشامي (نخب أول) فيباع الكيلو بين ٦٥٠٠ – ٨٠٠٠ ليرة والبرتقال (أبو صرة) بين ٣٠٠٠ – ٤٠٠٠ ليرة، والعنب البياضي بين ٤٠٠٠ – ٥٠٠٠ ليرة والنوع الجيد بين ٨٠٠٠ – ١٠٠٠٠ ليرة.

من جهتها أكدت حماية المستهلك بحماة لـ«الوطن» أنها نظمت أمس نحو ٢٨ ضبطاً تتعلق بعدم الإعلان عن الأسعار وعدم حيازة فواتير.

### مخالفات في كازيات السويداء

# فقط ٧٠٠ ألف ليرة مصالحة مع محل تجاري بدلاً من إغلاقه ٧ أيام!

السويداء- عبير صيموعة

تساؤلات عديدة وردت إلى «الوطن» من الأهالي في السويداء ممن قاموا بتوطين بطاقاتهم لمادة البنزين ضمن محطة المدينة التابعة لفرع المحروقات حول السبب في قيام المحطة بإيقاف بيع المادة لسياراتهم الخاصة وإبقائها فقط للسيارات الحكومية وحتى من دون إبلاغهم لنقل بطاقاتهم إلى محطات أخرى، علماً أن القرار جاء بعد اقتحام مجموعة من المسلحين إلى المحطة وإلزام القائمين عليها بتعبئة سياراتهم خارج مخصصات البطاقة الإلكترونية.

بدوره رئيس دائرة حماية المستهلك في السويداء أيمن أبو حمدان أكد لـ«الوطن» أن قرار إيقاف تزويد السيارات الخاصة للأهالي ممن قاموا بتوطين بطاقاتهم لا علاقة لمديرية التموين بها إنما قرار يرجع لفرع المحروقات في المحافظة.

وأشار إلى أنه على خلفية عمليات الاقتحام تلك وقيام دورية التموين بناء على ضبط الشرطة بعمليات جرد لخزانات المحطة لمعرفة الكميات التي تم تعبئتها من خارج البطاقة ومطابقتها مع الكميات الموجودة تبين بناء على مطالعة الدورية وجود مخالفات عديدة تم تنظيم الضبوط التموينية اللازمة بها بسبب وجود كميات زائدة من مادة البنزين بمقدار ٥٩٤ ليتراً و٦٧٨ ليتراً من مادة المازوت لم تتم إضافتها إلى الأرصدة ولم يتم الإبلاغ عنها إضافة إلى بيع كمية ٢٥٤٢ ليتر بنزين بسعر ١٨ ألف ليرة للبتر دون قطع الكمية من البطاقات إضافة إلى تنظيم ضبط بعدم وجود كاميرات ضمن المحطة.

وأشار أبو حمدان إلى قيام الدائرة منذ بداية الشهر الحالي بإغلاق محطتي وقود بريف المحافظة بسبب التصرف غير المشروع بمادتي البنزين والمازوت جراء تكرار المخالفات من عدا بعد مخالفته بسبب النقص بالكيل حيث تمت المصالحة على المخالفة بمبلغ مليون و٤٠٠ ألف ومحل تجاري تمت المصالحة على مخالفة الإغلاق الإداري لسبعة أيام بمبلغ ٧٠٠ ألف ليرة مع إشارته إلى تنظيم ثلاثة ضبوط بحق وسائل نقل جماعي لمخالفة التعليمات (عدم إكمال الخط أو عدم الالتزام بالعمل) حيث جاء تنظيم المخالفات بناء على كتب مجالس المدن أو البلدات التي تقوم على مراقبة عمل تلك الخطوط.

الأولى لمدة ٦ أشهر والثانية لثلاثة أشهر وتغريمهما بمبلغ تجاوز الـ٦٣ مليون ليرة.

ولفت إلى قيام الدائرة بإغلاق محل تجاري لمدة ١٥ يوماً جراء التصرف غير المشروع بمادة الخبز التمويني وإغلاق محل آخر لثلاثة أيام إغلاقاً إدارياً لعدم حيازته فواتير شراء.

وأوضح أبو حمدان وجود مخالفات أخرى تمت المصالحة عليها بمبالغ نقدية منها أحد صهاريج نقل المحروقات

### جهة حكومية ترفع دعوى على بلدية في حمص

# رئيس البلدية لـ«الوطن»: شبكة الصرف الصحي أصبحت تشكل خطراً على المباني

حمص- نبال إبراهيم

اشتكى عدد من أهالي بلدة شن بريف حمص الغربي لـ«الوطن» بشأن معاناتهم من اهتراء شبكة الصرف الصحي في البلدة وتضررها نتيجة قدم تنفيذها منذ عشرات الأعوام من دون إجراء أي مشروعات أو إصلاحات، وما يشكل ذلك من خطورة كبيرة على المباني والأهالي في البلدة على حد سواء.

وأشار المشتكون إلى الخطر المحدق على السكان والبيئة في البلدة جراء اعتمادهم بنسبة كبيرة على الحفر الفنية، وما يتسبب ذلك بتلوث مجاري الأنهار نتيجة لتسرب المياه الآسنة والملوثة في الأراضي الزراعية بشكل عشوائي.

بدوره أكد رئيس مجلس بلدة شن عصام قاسم لـ«الوطن» أن مشروع شبكة الصرف الصحي في البلدة منفذ منذ عام ١٩٦٥ وعمرها الافتراضي انتهى ووصل إلى مرحلة الاهتراء والتضرر، لافتاً إلى أنه خلال الفترة الماضية المذكورة كلها لم يتم تنفيذ أي أعمال استبدال في الشبكة، إلا على مستوى أجزاء صغيرة في بعض الأحياء وتم استبدالها نتيجة تعرضها للضرر الكبير.

وبيّن قاسم أنه تمت مخاطبة الجهات المعنية بالمحافظة لتنفيذ مشروعات استبدال للشبكة ولكن لم تتم الموافقة عليها، على أنها ذات أولوية بالتنفيذ نظراً لضررها الكبير، وما زاد الأمر صعوبة هو نقل ملف تنفيذ الصرف الصحي بالكامل من البلديات إلى الشركة العامة للصرف الصحي منذ شهر شباط في العام الماضي، وبالتالي أصبحت البلدية مسؤولة عن بعض أعمال الصيانة فقط، وهذا الأمر وضع عراقيل كبيرة أمام تنفيذ مشروعات الصرف الصحي التي كانت البلديات مسؤولة عنها في السابق.

> تلوث مجاري الأنهار نتيجة لتسرب المياه الآسنة في الأراضي الزراعية

وأشار قاسم إلى أن نقل ملف الصرف الصحي كله للشركة تسبب بمشاكل كبيرة بسبب عدم القيام بتنفيذ مشروعات جديدة للصرف الصحي، كما أدى أيضاً إلى دعاوى قضائية من مديرية الموارد المائية بحق البلدية نظراً لتلوث مجاري الأنهار وسد الحولة بسبب كثرة الحفر والحفر الفنية المنتشرة في بعض أحياء البلدة وتسرب مياهها في الأراضي الزراعية بشكل عشوائي.

وأضاف قاسم: إن ما زاد الأمر صعوبة هو عدم وجود محطات معالجة أو محطات ترحيل، لافتاً إلى أنه من المفترض أن تقوم الشركة العامة للصرف الصحي بحمص بإنشاء مستودعات أو محطات تجميع ليتم ترحيلها عبر سيارات خاصة بها ليتم نقلها إلى محطات المعالجة.

وحول إمكانية البلدية القيام بمثل هذه المشروعات قال قاسم: نحن كبلدية ليس باستطاعتنا أن نقوم بهذه المشروعات نظراً لتكلفتها الكبيرة، مؤكداً الحاجة الماسة لإيجاد حلول مناسبة وسريعة لتلافي الوقوع في المحظور، ومشدداً على ضرورة مباشرة شركة الصرف الصحي بعملها لحل المشاكل المتراكمة بعد أن أثقلت المسؤولية على كاهلها.

ولفت قاسم إلى أن شبكة الصرف الصحي في البلدة باتت مهترئة وتشكل خطورة على المباني، وتمت ملاحظة الأثر في عدد من المباني في البلدة وتمت معالجة بعضها بشكل مؤقت وبعضها الآخر لم تتم معالجته نتيجة التكاليف العالية.